

الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى

تأليف

المفتي الأعظم السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي

والتعليقات عليها

الجزء الحادي عشر

كتاب الزكاة

إعداد وتحقيق

مؤسسة السبطين العالمية

عنوان قرار دادی	البروه الوثقی . شرح
عنوان و نام پدید آور	البروه الوثقی تالیف: آیه الله العظمی السید محمد کاظم الطباطبائی الیزدی (قدس سره) والتعلیقات علیها / اعداد مؤسسه السیطین (علیهم السلام) العالمیه.
مشخصات نشر	قم: مؤسسه السیطین (علیهم السلام) العالمیه، ۱۴۳۶ هـ - ۱۳۹۶ .
مشخصات ظاهری	ج ۱۱ .
شابک	دوره: ۴ - ۵۰ - ۸۷۱۶ - ۹۶۴ - ۹۷۸ ج ۱۱ : ۶ - ۱۱ - ۷۰۷۰ - ۷۰۷۰ - ۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی	فیا
یادداشت	عربی. چاپ اول: ۱۴۳۶ هـ - ۱۳۹۶ .
مدرجات	ج ۱۱. کتاب الزکاه
موضوع	یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷ - ۱۳۳۸ ق. - بروه الوثقی -- نقد و تفسیر
شبه افزوده	فقه جعفری -- قرن ۱۴
شبه افزوده	یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷ - ۱۳۳۸ ق. - بروه الوثقی . شرح
رده بندی کنگره	مؤسسه جهانی سیطین (علیهم السلام)
رده بندی دیسی	۱۳۹۶ ۴۰۳۲۳ ع ۴ ی ۱۳۳/۵۱ B۳
مارک کتابی ملی	۲۹۷۳۲۲
	۱۱۶۳۴۵۹

ایران: قم - شارع انقلاب (چهارمردان) - زقاق ۲۶ - رقم ۴۷ و ۴۹

هاتف: ۰۲۵۳۷۷۰۲۳۳۰ فاکس: ۰۲۵۳۷۷۰۶۲۳۸

قم - شارع معلم - مجتمع ناشران - طبقه ۱ - رقم ۱۰۶

هاتف: ۰۲۵۳۷۸۴۲۴۱۹ فاکس: ۰۲۵۳۷۸۴۲۴۲۰

www.sibtayn.com & Email: sibtayn@sibtayn.com



مؤسسه السیطین، العالمیه
SIBTAYN INTERNATIONAL FOUNDATION

فهرست کتاب

کتاب:	البروه الوثقی والتعلیقات علیها / ج ۱۱
تالیف:	الفقیه الاعظم السید محمد کاظم الطباطبائی الیزدی
إعداد وتحقیق:	مؤسسه السیطین، العالمیه
الناشر:	مؤسسه السیطین، العالمیه
الطبعة:	الاولی
المطبعة:	شریعت
التاریخ:	۱۴۳۶ هـ - ق / ۱۳۹۶ هـ - ش
الکمیة:	۱۵۰۰ نسخه
شابک ج ۱۱:	۹۷۸ - ۶۰۰ - ۷۰۷۰ - ۱۱ - ۶

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسه السیطین، العالمیه

شابک دوره: ۴ - ۵۰ - ۸۷۱۶ - ۹۶۴ - ۹۷۸

کتاب

الحکمة

www.ketab.ir

فهرست محتويات الجزء الحادي عشر من كتاب العروة الوثقى والتعليقات عليها

فصل: في شأن وجوب الزكاة

(١١، ٥)

أولاً: البلوغ.....	١٢
ثانياً: العقل.....	١٣
ثالثاً ورابعاً: الحرية والملكية.....	١٤ و ١٥
خامساً: تمام التمكن من التصرف.....	١٨
سادساً: النصاب.....	٢٢
إخراج الزكاة في غلات غير البالغ.....	٢٢
حكم المغمى عليه أثناء الحول ونحوه.....	٢٤
تعلق الزكاة في ملكية العبد على القول بها.....	٢٤

- ٢٥ الشك في المتقدم من البلوغ والتعلق
- ٢٨ الشك في المتقدم من العقل والتعلق
- ٢٩ مانعية ثبوت الخبر ونحوه في تعلق الزكاة
- ٣١ الشركة في الأعيان الزكوية
- ٣١ مانعية الوقف من تعلق الزكاة بالعين الوقفية
- ٣٣ فروض التمكّن من التصرف في المغصوب والمسروق ونحوها
- ٣٧ التمكّن من استثناء الدين وتفصيلاته
- ٣٩ المقترض يجب أداء الزكاة إذا بلغت بالقرض
- ٤٣ تعلق الزكاة بالنذر صورته وأسبابه
- ٤٩ إذا استطاع الحج بالنصاب
- ٥٣ من تمكّن من التصرف بعد التعذر وبالعكس
- ٥٤ كون الكافر مكلفاً بالفروع ومنها الزكاة
- ٥٧ لزوم إخراج ما تعلق به الزكاة قبل البيع ونحوه

فصل : في الأجناس التي تتعلق بها الزكاة

(٥٩ - ٦٠)

- ٥٩ ما يجب وما يستحبّ زكاته من الأجناس
- ٦٠ حكم المتولّد من جنسين مختلفين

فصل : في زكاة الأنعام الثلاثة

(٦١ - ١٠٧)

- الشرط الأول : النصاب ٦١
- مسائل في نصاب الأنعام الثلاثة ٧١
- الشرط الثاني : السوم طول الحول ٨٥
- الشرط الثالث : أن لا تكون عوامل ٨٧
- الشرط الرابع : مسمى الحول عليها جامعة للشرائط ٨٨
- بطلان الحول باختلاف بعض الشرائط ٨٩
- التفصيل في ضمان النصاب ٨٩
- المسلم المرتد عن دينه لو تعلقت بماله الرد ٩١
- المناط في الدفع لمن كان مالكاً للنصاب أو أكثر ٩٥
- تجدد النصاب في الملك الجديد وصوره ٩٨
- حكم النصاب إذا كان صداقاً للزوجة ١٠٠
- حكم تعلّق الزكاة في البيع الثابت فيه الخيار ١٠٧

فصل : في زكاة النقدين

(١٠٩ - ١٢٢)

- من شرائطها: الأول : النصاب وبيان حدّه ١٠٩

- الثاني : كون النقدين مسكوكين بسكّة المعاملة ١١١
- الثالث : مضيّ الحول ١١٣
- حكم الحلي وأواني الذهب والفضّة ١١٤
- حكم النقدين إذا كانا مغشوشين وفروع ذلك ١١٦
- نفقة العيال إذا بلغت نصاباً حال عليه الحول ١٢١
- إذا كانت الأموال الزكويّة من أجناس مختلفة ١٢٢

فصل : في زكاة الغلات الأربع

(١٢٣ - ١٧٩)

- وجوب الزكاة في الغلات الأربع وبيان ما يطها ١٢٣
- وقت تعلّق الزكاة بالغلات ١٢٦
- مدخلية اليبوسة في اعتبار النصاب في الغلات ١٣٠
- المدار في التعلّق في جملة من الأجناس ١٣٠
- حكم التصرف بما يزيد على المتعارف ١٣١
- طلب الساعي الزكاة قبل الوقت ١٣٣
- وقت الإخراج في الغلات ١٣٤
- دفع القيمة من النقدين ومن غيرهما ١٣٥
- عدم وجوب الزكاة بعد الدفع ولو بقيت أحوالاً ١٣٦

مقدار الزكاة في الغلات وفروع ذلك	١٣٦
استثناء ما يأخذه السلطان وغيره	١٣٩
استثناء المؤمن من الزكاة	١٤٢
استثناء قيمة البذر	١٤٧
بعض فروع استثناء المؤمن	١٤٨
حكم تباع الأكنة واختلاف وقت الإدراك وتعدد الثمرة لعام واحد في الزرع والنخل	١٥٣
حكم دفع الرطب عن التمر أو العنب عن الزبيب	١٥٤
تبديل الزكاة بالقيمة	١٥٦
تعلق الزكاة بالمال لو مات الزارع بعد التعلق	١٥٧
وجوب الزكاة على من كان مالكا حال التعلق	١٦٢
تعدد أنواع الثمر واختلافها في الجودة	١٦٦
كيفية تعلق الزكاة بالعين وثمره ذلك	١٦٦
جواز الخرص على المالك	١٧٢ - ١٧١
التجارة بالمال المتعلق فيه الزكاة	١٧٦
جواز عزل الزكاة	١٧٨

فصل: في ما يستحب فيه الزكاة

(١٨٠ - ١٩٤)

- الأول: مال التجارة وشرائط التعلق به ١٨٠
- قدر الزكاة وكيفية تعلقها بالمال ١٨٦
- حكم مال التجارة لو كان من النصاب ١٨٧
- ثمرة التول: اشتراط حول الحول في المقام ١٨٨
- زكاة مال المضاربة ١٨٩
- تقدم الزكاة الواجبة على الدين ١٩٠
- فروع في زكاة مال التجارة ١٩١
- الثاني: ما يكال أو يوزن من الحبوب ١٩٢
- الثالث: إناث الخيل ١٩٣
- الرابع: حاصل العقار المتخذ للنماء ١٩٣
- الخامس: الحلي، وزكاته إعارته ١٩٤
- السادس: المال الغائب أو المدفون على تفصيل ١٩٤
- السابع: النصاب المعاوز به بقصد الفرار ١٩٤

فصل: أصناف المستحقين للزكاة

(١٩٥ - ٢٤٥)

- الأول والثاني: الفقير والمسكين وبيان المراد منهما ١٩٥

١٩٧	حكم القادر على الاكتساب
١٩٨	فروع في المؤونة ومستحق الزكاة
٢٠٨	الشك في كفاية المؤونة
٢١٠	احتساب الدين على الفقير من الزكاة
٢١١	عدم وجوب إعلام الفقير بالزكاة
٢١٣	دفع الزكاة الى غير المستحق وفروع ذلك
٢١٩	الثالث : العاملون على ما يشترط فيهم
٢٢٢	الرابع : المؤلفة قلوبهم
٢٢٣	الخامس : الرقاب
٢٢٧	السادس : الغارمون
٢٣١	عدم الفرق بين أقسام الدين
٢٣٤	فروع في صرف الزكاة في الغارمين
٢٤٠	السابع : سبيل الله
٢٤٢	الثامن : ابن السبيل
٢٤٥ - ٢٤٤	دفع الزكاة للفقير باعتقاد الوجوب وانكشاف الخلاف

فصل : في أوصاف المستحقين

(٢٤٧ - ٢٧١)

٢٤٧	الأول : الإيمان، فلا يعطى الكافر بأقسامه
-----	--

- ٢٤٧ إعطاء أطفال المؤمنين ومن بحكمهم
- ٢٤٩ حكم ما لو كان أحد الأبوين مؤمناً دون الآخر
- ٢٥١ عدم الإجزاء ممن أعطى لغير المؤمن زكاته
- ٢٥٢ الإشكال في إعطاء من لا يُحرز فيهم الإيمان
- ٢٥٤ إعطاء من اعتقد كونه مؤمناً وتبين الخلاف
- ٢٥٤ الثاني: عدم كون الدفع إليه إعانة على الإثم
- ٢٥٨ الثالث: ألا يكون الدفع إليه من واجبي النفقة المزكي وفروع ذلك
- ٢٥٩ استثناء بعض من تحجب عليه النفقة من المنع المذكور
- ٢٦٢ فروع في دفع الزكاة إلى أصناف من المستحقين
- ٢٦٧ الرابع: أن لا يكون هاشمياً والزكاة من غير
- ٢٦٨ الاستثناء من المحرم من صدقات غير الهاشمي عليه
- ٢٧٠ ما يثبت به النسب الهاشمي

فصل: مسائل في بقية أحكام الزكاة

(٢٧٢ - ٢٨٧)

- ٢٧٢ المسألة الأولى: الأفضل نقل الزكاة إلى الفقيه الجامع للشرائط
- ٢٧٤ الثانية: البسط على الأصناف الثمانية
- ٢٧٥ الثالثة: مرجعية بعض الأوصاف والأصناف
- ٢٧٥ الرابعة: أفضلية الإجهار في أداء الزكاة

- الخامس: القبول من المالك بلا بيّنة ولا يمين ٢٧٥
- السادسة: حكم عزل الزكاة بين وجود المستحق وعدمه ٢٧٦
- السابعة: الاتجار بمال الزكاة ٢٧٧
- الثامنة: وجوب الوصية بأداء ما عليه من الزكاة ٢٧٩
- التاسعة: العدول بالزكاة إلى غير الحاضرين من الفقراء ٢٨٠
- العاشر: نقل الزكاة من بلده إلى غيره ٢٨٠
- الحادية عشرة: نقل الزكاة مع وجود المستحق في البلد ٢٨١
- الثانية عشرة: من كان مالاً في غير بلد الزكاة يحتسبه عمّا عليه في بلده ٢٨٣
- الثالثة عشرة: إذا كان المال في بلد آخر غير بلده جاز له نقله إلى بلده ضامناً ٢٨٣
- الرابعة عشرة: القبض للزكاة بعنوان الرذية ٢٨٣
- الخامسة عشرة: أجره الكيال والورّان ٢٨٤
- السادسة عشرة: تعدّد موجبات الاستحقاق في شخص واحد ٢٨٤
- السابعة عشرة: المملوك الذي يشتري بالمال الزكوي إذا مات ٢٨٤
- الثامنة عشرة: حدّ ما يدفع من الزكاة ٢٨٥
- التاسعة عشرة: استحباب الدعاء لربّ المال ٢٨٧
- العشرون: كراهة طلب التملّك ما أخرج من الزكاة صدقة ٢٨٧

فصل : في وقت إخراج الزكاة

(٢٨٨ - ٢٩٧)

- الكلام في الفورية وعدمها ٢٩٠
- المناط في الضمان مع وجود المستحق ٢٩٢
- ما يشترط في الضمان مع التأخير ٢٩٢
- تلف الزكاة مع تأخير المالك بمتلف ٢٩٤
- تقديم الزكاة قبل رسم الوجوب وفروع ذلك ٢٩٤
- دفع الزكاة للفقير قرضاً ثم استسابها عليه بعد الوجوب وفروع ذلك ٢٩٥

فصل : في اعتبار نية القربة والتعيين في الزكاة

(٢١٨ - ٢١١)

- ما يعتبر في نية الزكاة ٢٩٨
- عدم لزوم تعيين الجنس المزكى ٢٩٩
- التوكيل في أداء الزكاة وإيصالها ٣٠٤
- كفاية النية وصول المال للفقير مع بقاء العين أو تلفها ٣٠٦
- جواز الدفع للحاكم بعنوان الوكالة عن المالك أو الولاية على الفقراء ٣٠٦
- أداء الولي للزكاة عن القاصر والنية نيابة عنه ٣٠٧
- أداء الحاكم الزكاة عن الممتنع أو أخذها من الكافر ٣٠٨

- أداء الزكاة بنيتة ما عليه ٣٠٩
- دفع الزكاة عن ماله الغائب ثم انكشف تلفه ٣١١

فصل: ختام في مسائل متفرقة

(٣١٢-٤٠٧)

- الأولى : الخلط بإخراج زكاة مال التجارة عن الصبي أو المجنون في عدة من ؟ ٣١٢
- الثانية : حكم الشك في إخراج الزكاة بعد العلم بتعلقها ٣٢٠
- الثالثة : الشك في البيع لمال الزكوي أنه قبل التعلق أو بعده ٣٢٤
- الرابعة : إخراج ما تعلقت به الزكاة من مال الميت ٣٣٠
- الخامسة : شك الوارث في أداء المورث الزكاة ٣٣٢
- السادسة : لو تردد ما عليه بين الخمس والزكاة ٣٤١
- السابعة : تردد المال المتعلق فيه الزكاة بين نوعين ٣٤٥
- الثامنة : الدفع إلى واجب النفقة من زكاة الميت ٣٤٨
- التاسعة : بيع العين المستحقة للزكاة واشتراط أداء زكاتها على المشتري ٣٤٩
- العاشرة : من طلب من غيره لدفع عنه ٣٥٣
- الحادية عشرة : هل تبرأ ذمة الموكل بمجرد التوكيل في الدفع عنه ٣٥٤
- الثانية عشرة : الدفع بنيتة ما عليه فإن لم يكن فعن أبيه وهكذا ٣٥٦
- الثالثة عشرة : عدم لزوم الترتيب في الأداء ٣٥٧

- الرابعة عشرة : حكم الزكاة في المزارعة الفاسدة والصحيحة ٣٥٩
- الخامسة عشرة : الاقتراض على الزكاة من قبل الحاكم وصرفه في مصارفها... ٣٦٠
- السادسة عشرة : حكم أخذ الفقير أو الحاكم للزكاة ثم إرجاعها للمالك ٣٦٧
- السابعة عشرة : حكم اعتبار التمكن من التصرف فيما لا يعتبر فيه الحول كالغلات ٣٧٠
- الثامنة عشرة : حكم المال الغافل عنه صاحبه مع القدرة عليه ٣٧٢
- التاسعة عشرة : إناك أن عدم التصرف بسبب النذر أو الشرط أو الإكراه ٣٧٢
- العشرون : للمالك أن يشري من زكاته من سهم سبيل الله عينا ويوقفها ٣٧٤
- الحادية والعشرون : ليس الفقير مقاصّة الممتنع عن أداء الزكاة إلا بإذن الحاكم الشرعي ٣٧٦
- الثانية والعشرون : هل يجوز دفع الزكاة للفقير من سهم الفقراء على أن يحجّ بها؟ ٣٧٦
- الثالثة والعشرون : هل يجوز دفع الزكاة وسهم سبيل الله للظالم لتخليص مؤمن منه ٣٧٨
- الرابعة والعشرون : زكاة المنذور لشخص، عليه أم على الناذر ٣٧٩
- الخامسة والعشرون : للفقير حقّ التوكيل في قبض الزكاة ٣٨٢
- السادسة والعشرون : لا فضوليّة في دفع الزكاة عن المالك ٣٨٢
- السابعة والعشرون : هل يجوز للتوكيل في دفع الزكاة الأخذ منها إذا كان فقيراً ٣٨٣

- الثامنة والعشرون : وجوب الزكاة على الفقير من الأعيان الزكوية ٣٨٤
- التاسعة والعشرون : حكم المال الزكوي بين الشريكين ٣٨٤
- الثلاثون : أخذ الحاكم زكاة الكافر ٣٨٦
- الحادية والثلاثون : من كان عليه خمس وزكاة لا يفي المال بهما ٣٨٨
- الثانية والثلاثون : إعطاء الزكاة للسائل بكفّه وكذا الفطرة ٣٩٠
- الثالثة والثلاثون : الدفع للفقير غير العادل ٣٩١
- الرابعة والثلاثون : نية النية في العزل والدفع ٣٩٢
- الخامسة والثلاثون : لم تصد مالك الرياء والوكيل القربة ٣٩٤
- السادسة والثلاثون : قصد النية من المالك وعدمه من الحاكم ٣٩٦
- السابعة والثلاثون : إجزاء نية الحاسم عن الممتنع ٤٠٠
- الثامنة والثلاثون : دفع الزكاة إلى طالب العلم مع قدرته على الاكتساب ٤٠٢
- التاسعة والثلاثون : دفع الزكاة إلى من يطلب العلم ٤٠٣
- الأربعون : دفع الزكاة في المكان المغصوب ٤٠٥
- الحادية والأربعون : اعتبار التمكن من التصرف في بعض الفروض ٤٠٦

فصل : في زكاة الفطرة

(٤٠٨ - ٤١٦)

- زكاة الفطرة، وجوبها وفوائدها وشرائطها ٤٠٨
- ما لا يعتبر في الوجوب من الأمور ٤١٤

- ٤١٥ اعتبار قصد القرية
- ٤١٥ استحباب إخراج الفقير زكاة الفطرة عنه وعن عياله
- ٤١٦ كراهة تملك ما دفعه زكاةً
- ٤١٦ المدار في زمان وجوب الفطرة إدراك غروب ليلة العيد

فصل : في مَنْ تجب عنه

(٤٢٠ - ٤٣٥)

- وجوب إخراج الفطرة من نفق وعياله حتى من لا تجب عليه نفقته وحتى الكافر
- ٤٢٠ منهم
- ٤٢٣ وجوب إخراج الفطرة ممن يصير الكافر الغروب
- ٤٢٤ من وجبت على غيره فطرته سقطت عن نفسه
- ٤٢٦ فطرة الزوجة مع عدم وجوب نفقتها عليه وكذا المملوك
- ٤٢٦ فطرة الصغير والمجنون لو أنفق الولي عليهما من مالهما
- ٤٢٦ دفع الفطرة بالوكالة ونحوها
- ٤٢٨ مَنْ دفع عن نفسه مع وجوبها على غيره
- ٤٢٩ حرمة فطرة غير الهاشمي على الهاشمي
- ٤٣٠ عموم الحكم في العيال والمعيّل حال حضورهم وغيبتهم
- ٤٣٢ حكم المملوك المشترك

٤٣٤	حكم مَنْ كان عيالاً لشخصين
٤٣٤	الحكم في فطرة الرضيع
٤٣٥	عدم وجوب الفطرة عن الجنين
٤٣٥	عدم اشتراك كون الاتفاق من المال الحلال
٤٣٥	فروع أخرى في المقام

فصل: في جنسها وقدرها

(٤٤٢ - ٤٤٩)

٤٤٢	جنس زكاة الفطرة
٤٤٥	ما يُعتبر في الجنس المخرج
٤٤٥	الاجتزاء بالقيمة في زكاة الفطرة
٤٤٧	فروع في دفع القيمة وما هو المدار فيها
٤٤٩	لا يلزم الإخراج من نفس الجنس عنه وعن عياله
٤٤٩	لزوم إخراج صاع عن كل رأس وما هو مقداره

فصل: في وقت وجوبها

(٤٥١ - ٤٥٧)

٤٥١	أول وقت وجوب زكاة الفطرة
٤٥٢	حكم مَنْ لم يؤدّها حتى خرج وقتها

- ٤٥٢ حكم تقديم زكاة الفطرة
- ٤٥٣ أحكام العزل في زكاة الفطرة

فصل: في مصرف زكاة الفطرة

(٤٦٣ - ٤٥٨)

- ٤٥٨ بيان مصرفها وما يُستثنى فيه
- ٤٥٩ إعطاء الفطرة اشتراطاً للعدالة في المستحق
- ٤٥٩ جواز تولي المالك زكاة الفطرة وألوية الدفع للحاكم الشرعي
- ٤٦٠ حكم إعطاء الفقير أقل من صاع
- ٤٦١ حكم إعطاء الفقير أكثر من صاع
- ٤٦١ ملاحظة بعض المرجحات بين المستحقين
- ٤٦١ حكم الدفع لشخص على أنه فقير وتبين الخلاف
- ٤٦٢ الحكم في مدعي الفقر
- ٤٦٣ لزوم النية في زكاة الفطرة